



تغير البورصة

الفائض الخارجي للصين بتضاءل، مع تردد الأصدا عند
شركائها التجاريين الآسيويين

مالهار نابار وأولاف أوتروبير دورستر

شاحنة تنقل الأخشاب الروسية أمام «بورصة تجارة الأخشاب الصينية» لتجهيزها في مدينة «مانتشولي» بالصين.

على

مدى السنوات الخمس الماضية، تضمنت الأخبار الاقتصادية العالمية في الغالب أرقاماً متراجعة: أسعار الأصول، تراجع؛ توظيف العمالة، تراجع؛ الإنتاج الصناعي، تراجع. أضف إلى هذه القائمة الفائض الخارجي للصين. فقد شهد ثاني أكبر اقتصاد في العالم انخفاضاً في مقياس رئيسي لفائضه مع شركائه التجاريين — رصيد الحساب الجاري، الذي يستبعد المدفوعات المؤداة إلى أجنب والدخل الوارد من الخارج — من ٤١٢ مليار دولار أمريكي، أو ٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢ مليار دولار أمريكي، أو ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ (راجع الرسم البياني ١).

ويدل تراجع الأرقام عموماً على مرور الاقتصاد بأوقات عسيرة. ولكن هل يمكن أن يكون تراجع الفائض الخارجي للصين بدلاً من ذلك خبراً سعيداً ودليلاً على أن اقتصادها بصدد تعديل توازنه — بعيداً عن الصادرات وبتجاه نمو استقرار مدفوع بالداخل؟ لو كانت تلك هي الحال، فسيتعين على بقية الاقتصادات الآسيوية تعديل أوضاعها نظراً لأنها أصبحت مربوطة بشكل وثيق للغاية بالصين.

تراجع الفائض

يدل الانكماش الحاد في الفائض الخارجي للصين بلا شك على ضعف الطلب في أكبر وجهات صادراتها. وينصرف فكر معظم الناس إلى الملابس والأحذية ولعب الأطفال الواردة من الصين التي كانت تغذي

هوس المستهلك الأمريكي خلال سنوات الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٧. إلا أن المصدرين الصينيين كانت لهم سبل أوسع بكثير للوصول إلى السوق الأمريكية تتجاوز متجري ولمارت وتارغيت. فقد أسهمت صادرات الآلات والمعدات إلى الولايات المتحدة بنسبة ١٠ إلى ١٥٪ من مجموع نمو الصادرات في الصين في أوائل الألفينات. وقد تراجع ذلك الإسهام إلى نحو ٥٪ خلال الفترة التالية للأزمة نظراً لتراجع الاستثمار الخاص الأمريكي، لا سيما في مجال سوق المساكن. وفي الوقت نفسه، ارتفعت واردات الصين من المعادن والسلع الأولية بصورة كبيرة منذ الأزمة، فيما يرجع جزئياً إلى زيادات الإنفاق الذي اضطلت به الحكومة لتعزيز النشاط المحلي.

ولكن بخلاف هذه القوى الدورية، تعتمل عناصر أعمق في العمل. فأولاً، أسهمت استجابة الصين الهائلة للأزمة المالية العالمية — بتركيزها على البنية التحتية مثل الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية للقطارات عالية السرعة والتحسينات من أجل تيسير السفر بين مقاطعات الداخل والساحل — في حدوث زيادة حادة في مستوى الاستثمار. وارتفع الإنفاق الاستثماري في الصين، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، من ٤١٪ قبل الأزمة إلى ٤٨٪ بحلول عام ٢٠٠٩. وما أن بدأ البرنامج التنشيطي يذوي ويتباطأ الإنفاق في البنية التحتية حتى كفل النشاط القوي للصناعات التحويلية في القطاع الخاص وتشديد المساكن الاجتماعية استمرار الاستثمار في مستويات قريبة من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١. وثانياً، تدهورت معدلات التبادل التجاري للصين (متوسط سعر صادراتها نسبة إلى وارداتها) في السنوات الأخيرة، وهو تدهور بدأ



بدلا من ذلك في النظر إلى الخارج. وبديلا لذلك، إذا تبين وجود سوء تخصيص للاستثمار وغياب الطلب (المحلي أو الخارجي)، فيمكن أن يظهر في صورة قدرة زائدة ويسفر عن مزيد من القروض الرديئة في النظام المصرفي. وفي هذه الحالة، يكون من السابق لأوانه تحديد الطريقة التي ستستخدم بها القدرة الجديدة. ولكن من الإنصاف القول بأن هناك قلقا متزايدا من أن تكون الاختلالات المحلية أخذة في التزايد حتى مع تراجع الاختلالات الخارجية.

ويدرك صانعو السياسات في الصين هذه المخاطر. ويركز التوجه العام للسياسة في الصين، على النحو المبين في الخطة الخمسية الثانية عشرة في عام ٢٠١٠، على تعجيل وتيرة تحول الاقتصاد باتجاه اقتصاد يدفعه استهلاك الأسر المعيشية. ومن الدوافع التي تحرك صانعي السياسات بقدر مماثل الآثار الجانبية لنموذج النمو القائم للصين — ارتفاع كثافة استخدام رأس المال والطاقة، وانخفاض مستوى استحداث الوظائف نسبيا، وانكماش حصة الدخل للعامل — والطبيعة المتراخية للتعافي العالمي. ويقتضي إحداث هذا التحول تغييرات تشمل ما يلي:

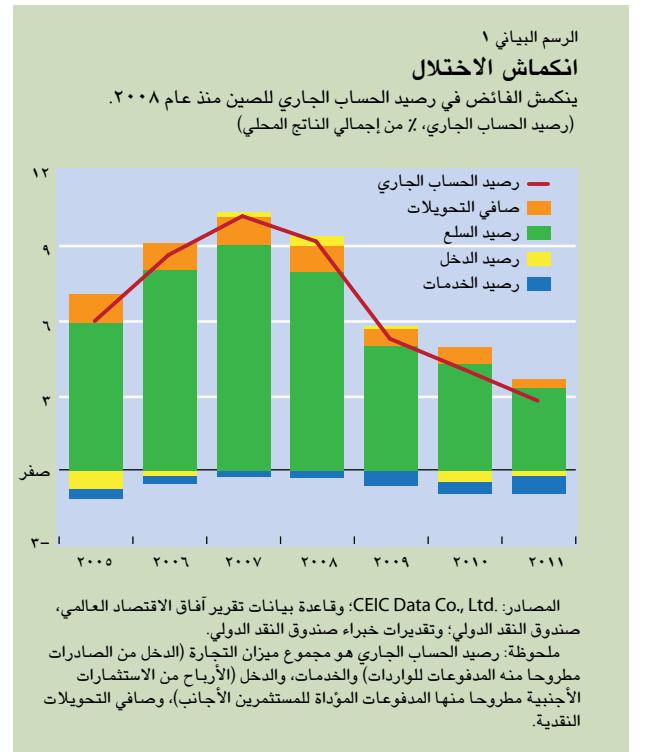
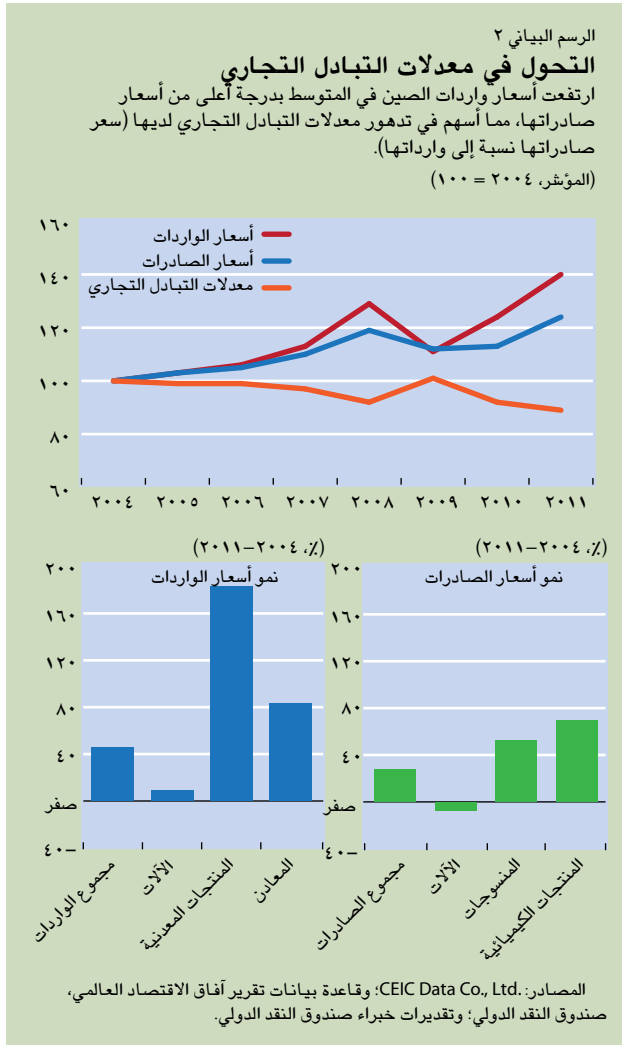
• زيادة الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسر المعيشية: ارتفع الحد الأدنى للأجور في المناطق الحضرية في مختلف مناطق البلد في العام الماضي. ولحماية العمالة منخفضة المهارة والمبتدئة التي تملك

قبل فترة طويلة من وقوع الأزمة المالية العالمية (راجع الرسم البياني ٢). ومع تطور الصين، تحولت وارداتها صوب المعادن، التي لا تزال أسعارها ترتفع، بينما تحركت صادراتها باتجاه الآلات، حيث أدت المنافسة إلى إبقاء الأسعار تحت السيطرة. وقد شهدت اقتصادات أخرى موجة نحو التصدير، على الأخص اليابان وكوريا، تراجعا مماثلا في معدلات التبادل التجاري مع تطورها. وفي حالة الصين، يعني مجرد حجم التدفقات التجارية ضمنا أن فائضها الخارجي كان حساسا بدرجة كبيرة للتحولات الحادثة في أسعار صادراتها و وارداتها. ومنذ عام ٢٠٠٩، أدى استمرار الطلب القوي على السلع الأولية والمعادن المستوردة المرتبطة بالطفرة الاستثمارية في الصين إلى تعزيز هذه الديناميكية الأساسية لتدهور معدلات التبادل التجاري.

وثالثا، أسهم أيضا ارتفاع السعر الحقيقي لعملة الصين، اليوان، في تراجع فائضها التجاري، فيما يدل جزئيا على التحولات الأساسية التي يشهدها الاقتصاد المحلي.

إعادة توازن مستمرة؟

هل يمثل تحوط أنماط التجارة في الصين عملية مستمرة لتعديل توازن اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على الصادرات؟ رغم أن جهود السياسات أنجزت الكثير في إعادة توجيه الاقتصاد صوب الطلب المحلي، فقد تحقق تراجع الفائض الخارجي للصين حتى الآن من خلال زيادة الاستثمار. ولا يشير هذا الدليل حتى الآن إلى أن استهلاك الأسر المعيشية يتزايد باطراد كحصة في إجمالي الناتج المحلي (راجع مقال «الإنفاق الصيني» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ومن الممكن في نهاية الأمر أن يُستخدم نمو القدرات نتيجة للزيادة التي حدثت مؤخرا في الاستثمار للإنتاج المحلي — في زيادة المبيعات النهائية إلى الأسر المعيشية الصينية. ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادات تحدث مستقبلا في الصادرات إذا استمرت الشركات الصينية



ومن الواضح أن الاقتصادات الآسيوية استفادت من قوة الطلب المحلي في الصين منذ الركود العالمي الأخير، لا سيما في حالي السلع الأولية والسلع الرأسمالية. وفي حين نشط النمو السريع للصادرات الآسيوية إلى آسيا بسبب دور الصين كمرکز لسلسلة إمداد صينية تنتهي بالصادرات إلى الاقتصادات المتقدمة، فقد أصبح النشاط الاقتصادي داخل الصين أكثر أهمية كمصدر للطلب في السنوات الأخيرة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه، باستبعاد اليابان، يمكن أن يعزى نحو ٦٠ إلى ٧٠٪ من التعافي في صادرات آسيا إلى الصين بمستويات أعلى من الاتجاهات السابقة للآزمة إلى الطلب المحلي في الصين.

وإجمالاً، ارتفع طلب الصين على السلع الاستثمارية بحدة أكبر من طلبها على السلع الاستهلاكية. ونتيجة لذلك، وعلى أساس القيمة المضافة، يقوم الشرك التجاري الآسيوي المعتاد بتصدير سلع رأسمالية إلى الصين بنسبة تزيد بنحو ٣٠٪ على السلع الاستهلاكية، فيما يشكل تحولا عن نسبة صادرات السلع الرأسمالية إلى صادرات السلع الاستهلاكية منذ ١٠ سنوات. وبالنسبة لكبار مصدري السلع الرأسمالية في آسيا — اليابان وكوريا — تمثل الصين ٢٠ إلى ٢٥٪ من تلك الصادرات، بزيادة

أربعة أضعاف على ما كان الأمر عليه منذ عقد مضي. وارتفعت أيضا صادرات البلدان المنتجة للسلع الأولية مثل أستراليا وإندونيسيا إلى الصين بصورة حادة. وتمثل الصين نحو ثلثي واردات العالم من ركائز الحديد، ونصف وارداته من الفول الصويا، ونحو ثلث وارداته من المعادن. ونتيجة لذلك، يحدث الطلب الصيني أثرا يتجاوز حدود آسيا. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، أصبحت الشركات الصينية مستثمرا رئيسيا في قطاعي التعدين والبنية التحتية. وفي أمريكا اللاتينية، تعتمد الدورة الاقتصادية بدرجة غير قليلة على النشاط الاقتصادي في الصين. وحسب تقديرات أعدها صندوق النقد

قوة تفاوضية محدودة، سيتعين أن تتواكب الزيادات في الحد الأدنى للأجور مع الزيادات في تعويضات العاملين الأكثر خبرة ومهارة. وإضافة إلى ذلك، من شأن خفض ضريبة الأجور المستخدمة كمساهمة اجتماعية (يمكن أن يتجاوز المعدل المجمع لرب العمل والعامل ٤٠٪ من الأجور في بعض الحالات) أن يرفع حصة المكافأة التي تصل إلى الأسر المعيشية وتحفزها على زيادة الاستهلاك. وفي الوقت نفسه، من شأن تعزيز اليونان خفض أسعار الواردات ورفع القوة الشرائية للأسر المعيشية بدرجة أعلى من السلع الاستهلاكية المستوردة.

• تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وهو ما من شأنه خفض الادخار التحوطي للأسر المعيشية وزيادة الاستهلاك: فيتعين مواصلة تحسين إتاحة الرعاية الصحية — من خلال برامج التأمين الصحي الحكومية التي جرى التوسع فيها مؤخرا، وتحسين تدريب الموظفين، وكفاية الحوافز للموظفين الطبيين المهرة للانتقال إلى المناطق الريفية. ويمكن مواصلة تبسيط القواعد التنظيمية المعقدة التي تغطي برامج المعاشات التقاعدية لتشجيع المزيد من المشاركة في برامج المعاشات التقاعدية. كذلك، فمن شأن توفير إعانات تعليمية أكثر شمولاً الحد من الدافع للادخار، لا سيما لدى الأسر المعيشية الشابة.

• زيادة تكاليف المدخلات وتحسين حوكمة الشركات: أدى الدعم الحكومي والتوجيهات الحكومية بشأن تكلفة مدخلات الإنتاج (مثل الأراضي والطاقة ورأس المال) إلى زيادة إمالة الاقتصاد بصورة مطردة نحو الإنتاج كثيف الاستخدام لرأس المال. وسوف تنخفض حوافز الاستثمار الزائد في حالة ارتفاع تكاليف المدخلات إلى مستويات أقرب إلى المستويات السائدة في اقتصادات مماثلة ومواءمة تكلفة رأس المال مع عائده المرتفع. ويصبح أثر هذه التدابير أكبر إذا اقترنت بإصلاحات في مجال حوكمة الشركات تلزم المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة بداء مدفوعات أكبر للأرباح الموزعة بدلا من مراكمة الأرباح.

• إصلاح القطاع المالي: غالبا ما يكون النظام القائم للوساطة المالية على أساس البنوك — الذي توجه فيه السلطات أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان — في صالح الشركات الكبيرة على حساب الأسر المعيشية والمنشآت الأصغر. ومن شأن زيادة الاعتماد على قوى السوق لتحديد أسعار الفائدة وتحسين إتاحة طائفة أوسع من خيارات الادخار والتمويل أن يحسن كفاءة الاستثمار ويرفع الدخل الاستثماري للأسر المعيشية ويعطي دفعة للاستهلاك.

فإذا نفذت هذه الإصلاحات الهيكلية، فسيرتفع دخل الأسر المعيشية واستهلاكها بوتيرة أسرع، وسيترجع الاستثمار كحصة في الدخل القومي، وستنجح الصين في الانتقال إلى نموذج نمو يدفعه الاستهلاك بفوائض خارجية أقل من الناحية الهيكلية. وستكون تلك النتيجة هي الأنفع للصين وشركائها التجاريين، التي تضرر بالفعل عدد كبير منها، لا سيما داخل آسيا، بشدة من التغيرات في أنماط التجارة الصينية.

الشركاء التجاريون الآسيويون للصين

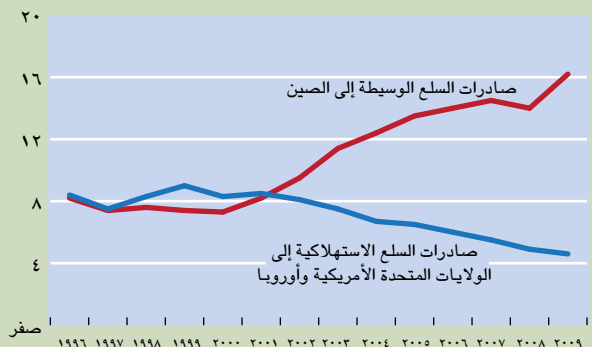
لدراسة أثر التحولات في تجارة الصين على الشركاء التجاريين الآسيويين، من المفيد أن نميز بين أدوار الصين كمصدر للطلب المحلي، وكمركز لمعالجة الصادرات، وكمنافس.

وسوف تنخفض حوافز الاستثمار الزائد في حالة ارتفاع تكاليف المدخلات إلى مستويات أقرب إلى المستويات السائدة في اقتصادات مماثلة ومواءمة تكلفة رأس المال مع عائده المرتفع.

الرسم البياني ٣

تحول البؤرة

تقوم البلدان المجاورة للصين حاليا بتصدير مقادير متزايدة من السلع الوسيطة إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بينما تقوم بخفض صادراتها من السلع الاستهلاكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. (% من مجموع صادرات آسيا، عدا الصين)



المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية، الأمم المتحدة.

الدولي مؤخرا (٢٠١٢)، إذا ما انخفض الإنتاج في الصين بصورة مفاجئة (هبوط عنيف، على حد قول الاقتصاديين)، فستراجع أسعار السلع الأولية بنحو ٢٠ إلى ٣٠٪ وتؤثر بشدة على النشاط الاقتصادي وإيرادات المالية العامة ومستويات الدين في أمريكا اللاتينية. وسيكون أثر ذلك مشابهاً في حجمه لما شهدته المنطقة عقب انهيار المؤسسة المصرفية الاستثمارية الأمريكية ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨.

غير أنه سيتعين على شركاء التجارة الإقليميين التكيف مع إعادة التوازن في الصين الذي يتحول من نمو يقوده الاستثمار إلى نمو يقوده الاستهلاك. وبداية، فعلى الرغم من سرعة نمو الصين، لا يزال دورها كمستورد للسلع الاستهلاكية صغيراً. فيمثل ثاني أكبر اقتصاد في العالم ٢٪ فقط من واردات العالم من السلع الاستهلاكية. وإضافة إلى ذلك، تحول المستهلكون الصينيون بصورة متزايدة نحو السلع المنتجة محلياً — تراجعت حصة الصين في واردات السلع الاستهلاكية على الصعيد العالمي عن حصتها في الاستهلاك العالمي. ويمكن أن يدل ذلك على عدد من العوامل، منها عدم قدرة المنتجين الأجانب على التغلب على الحواجز الضمنية — مثلاً، عن طريق إنشاء شبكات كبيرة للتجزئة والتوزيع — أو زيادة التنافس من المنتجين المحليين أو تحول الشركات الأجنبية إلى الإنتاج محلياً لتكثيف أوضاعهم حسب تفضيلات المستهلكين الصينيين وليكونوا أقرب إلى العميل. وأياً كانت أسباب التراجع النسبي في واردات الصين من السلع الاستهلاكية، فإن حدوث تحول في حصة الطلب الاستهلاكي العالمي باتجاه الصين لن يعني ضمناً تلقائياً زيادة متناسبة طردياً في والواردات العالمية من السلع الاستهلاكية. ومع ذلك، يظل من الممكن للموردين في آسيا وغيرها الاستفادة، ولو حتى بصورة غير مباشرة، من حدوث تحول باتجاه نمو يقوده الاستهلاك في الصين، وذلك بدمج أنفسهم في سلسلة الإمداد للشركات الصينية التي تلبى احتياجات السوق المحلية.

في المركز

استفاد أيضاً الشركاء التجاريون الآسيويون من تنامي روابط التصدير مع الصين، التي تمثل النقطة المحورية في مركز سلسلة الإمداد الآسيوية. فالصين اليوم تمثل أكثر من ٥٠٪ من جميع واردات السلع الوسيطة (السلع التي تستخدم كجزء من عملية الإنتاج) في المنطقة — ضعف حصتها في منتصف التسعينات. وبالنسبة لآسيا عدا الصين، تضاعفت حصة صادرات السلع الوسيطة إلى الصين في مجموع الصادرات على مدى العقد الماضي. ويتضاد ذلك مع حصة صادرات السلع الاستهلاكية المباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، التي تتراجع باطراد (راجع الرسم البياني ٣). ونظراً لأن صادرات الاقتصادات الآسيوية إلى الصين تمثل جزءاً من سلسلة الإمداد، تظل هذه الصادرات مدفوعة بصورة متزايدة بنجاح صادرات الصين في الأسواق العالمية. إلا أن ذلك يعني أنه في حال تباطؤ النمو السريع للصادرات الصينية، سيواجه الشركاء التجاريون الآسيويون أيضاً رياحاً عكسية شديدة. ونقدر أن حدوث انخفاض في نمو الصادرات الصينية بمقدار نقطة مئوية واحدة من شأنه أن يخفض نمو صادرات الاقتصادات الآسيوية الأخرى إلى آسيا بنحو ثلث نقطة مئوية. وعلاوة على ذلك، فبالنسبة لمعظم الاقتصادات الآسيوية — التي تقوم بصفة رئيسية بتصدير سلع مصنعة وليس أولية، يبدو أن الصادرات الصينية وليس الطلب المحلي الصيني هي العامل المهيمن في تحديد صادراتها إلى الصين. ويبدو أن الصلة بأداء الصادرات الصينية أقوى نسبياً في حالة البلدان المصدرة للسلع الرأسمالية مثل اليابان وكوريا وبعض الاقتصادات الأصغر المفتوحة بدرجة كبيرة في جنوب شرق آسيا.

ومن ناحية أخرى، فنظراً لترابط الاقتصادات الآسيوية من خلال سلاسل الإمداد، كان دور الصين كمنافس أقل أهمية. وفي الحقيقة، ينطوي قياس الزيادة في حصة الصين في إجمالي الصادرات إلى الأسواق الكبرى على مبالغة في أهميتها. وتنكمش هيمنة الصين عندما تقاس حصتها على أساس القيمة المضافة — التي تستبعد المدخلات المباشرة وغير المباشرة من الاقتصادات الآسيوية الأخرى. وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، كانت حصة الصين المباشرة في إجمالي واردات السلع النهائية من آسيا ٦٢٪ في عام ٢٠١٠، بينما كانت حصتها، على أساس القيمة المضافة، أقل من ٥٠٪. وما يعنيه ذلك ضمناً للاقتصادات الأكثر تقدماً في آسيا هو أن حدوث أي زيادة محتملة في التنافس مع الصين مع تحول صادراتها بصورة متزايدة تجاه السلع رفيعة التكنولوجيا يعتمد أيضاً على قدرة الصين على الاستحواذ على حصة أكبر في سلسلة القيمة. وفي حين زاد المحتوى المستورد في الصادرات الصينية تدريجياً حتى منتصف الألفينات، فقد بدأ يتراجع في السنوات الأخيرة — وهو اتجاه يمكن أن يعزز التراكم السريع في رأس المال المادي والبشري في الصين، الذي يمكن أن يسمح لها بالاستحواذ على أجزاء كبيرة من سلسلة القيمة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الوقود والنقل إلى تحول جزئي فيما يسمى التكامل التجاري الرأسي وذلك بخفض عدد الأماكن في سلسلة الإنتاج. ولكن يمكن أن ينتج التوسع في التعهيد الخارجي ونقل الصناعات من زيادة الأجر في الصين، وهو ما يمكن أن يساعد الاقتصادات منخفضة الدخل في المنطقة، نظراً لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة.

الرياح العكسية

يبدو في الوقت الحالي أن التراجع الحاد في الفائض الخارجي الذي شهدته الصين مؤخراً هو نتاج لتدهور طويل في معدلات التبادل التجاري الصيني، وقوة نمو الواردات المدفوع بارتفاع شديد في الطلب على الاستثمار، وضعف دوري في الطلب الخارجي. وفي الوقت الذي تتضاءل فيه الاختلالات الخارجية الصينية، يسود شعور بالقلق من احتمال نشوء اختلالات محلية جديدة. ونتيجة لذلك، ربما يواجه الشركاء التجاريون الآسيويون الذين استفادوا من النمو الذي يقوده الاستثمار في الصين رياحاً عكسية متنامية في صادراتهم إذا ما أدت الاختلالات المحلية في نهاية الأمر إلى إرباك النمو في الصين. وبالنظر لأهمية روابط سلسلة الإمداد الرأسي مع الصين، سيتضرر هؤلاء الشركاء أيضاً إذا تباطأت وتيرة الصادرات الصينية. وفي المقابل، يكون صافي المنافع التي تتحقق للشركاء التجاريين الآسيويين من إعادة التوازن في الصين أكبر وأكثر ديمومة، إذا استطاعوا زيادة وصولهم بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى المستهلكين الصينيين. ■

مالهار نابار اقتصادي وأولاف أونترويردورستر نائب رئيس قسم، وكلاهما في إدارة آسيا والمحيط الهادي في صندوق النقد الدولي النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صدرت مؤخراً عن صندوق النقد الدولي (١٢ | ١٠) بعنوان "An End to China's Imbalances?" والفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعنوانه "Is China Rebalancing? Implications for Asia".

المرجع:

International Monetary Fund (IMF), 2012, Regional Economic Outlook: Western Hemisphere (Washington, April).